الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.113
6 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٦١ من جدول الأعمال

المشاكل الغذائية : تقرير مجلس الأغذية العالمي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة (أ. احسان) على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/C.2/34/L.9 و A/C.2/34/L.19

تقرير مجلس الأغذية العالمي عن دورته الخامسة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك الى النتائج المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ بشأن بعض جوانب الأغذية والزراعة (١) ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والذي أنشأت به مجلس الأغذية العالمي ليعمل كجهاز تنسيق يوليه اهتماما عاما وموحدا ومستمرا للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، والتغذية والأمن الغذائي ، والاتجار بالاغذية ، والمعونة الغذائية ، بالاضافة الى الأمور الأخرى المتصلة بذلك ، التي تنتهجها جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

---

(١) انظر A/34/34 (الجزء الثاني) الفرع الثاني ، الفقرة ١٨ .

واذ تشير كذلك الى برنامج العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية ، الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الأغذية العالمي (٢) ، والذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٥٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، والى اعلان المكسيك الصادر عن مجلس الأغذية العالمي (٣) ، والذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

واذ تضع في اعتبارها أحكام قرارها ٣٣/٩٠ بشأن تنفيذ المقررات والقرارات والبرامج المتعلقة بالأغذية والتي اعتمدت منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ ،

واذ تلاحظ مع الأسف بطء ما أحرز من تقدم في حل المشاكل الغذائية الاساسية التي تواجه البلدان النامية ، ولاسيما البلدان ذات الأولوية الغذائية والبلدان النامية الاخرى التي تعاني عجزا كبيرا في الاغذية والتي مازالت الحالة الغذائية فيها في تدهور ، واذ تلاحظ ، في هذا السياق ، مع بالغ القلق ، انه لم يتسن بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٤ في المائة في قطاع الاغذية والزراعة في البلدان النامية وهو الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، والذى أيده مؤتمر الاغذية العالمي المعقود عام ١٩٧٤ ،

واذ تلاحظ مع القلق ما للواردات من المواد الغذائية من أثر قوى على موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للأغذية ، ولاسيما أقل البلدان نموا ،

واذ تسلم بأن المسؤولية عن تنمية الاغذية والانتاج الزراعي تقع أساسا على عاتق البلدان النامية ذاتها وبأنه يوجد جهد متزايد من جانب البلدان النامية للتعجيل بتنمية قطاعات الاغذية والزراعة فيها ، والتزام متزايد من جانبها بالقيام بذلك ،

واذ تؤكد من جديد التزامها القوى بالتغلب على الجوع وسوء التغذية في كل مكان ، وبضرورة اتخاذ المزيد من التدابير الدولية ، في هذا الصدد ، لتحسين انتاج وتوزيع الاغذية ،

واذ تأخذ في اعتبارها الأجزاء ذات الصلة بالموضوع من اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٤) ،

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/32/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ١ .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/33/19 و Corr.1) ، الجزء الأول ، الفقرة ١ .

(٤) انظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCAARD/REP) ؛ وقد أحيل التقرير الى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

واذ تعرب عن قلقها البالغ لكون جزء كبير من الموارد العالمية ، المادية والبشرية ، لا يزال يوجه الى التسلح مما يحدث أثرا ضارا بالأمن الدولي وبالجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك حل المشاكل الغذائية ، واذ تهيب بالحكومات ان تتخذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح الحقيقي تؤدي الى زيادة امكانيات تخصيص الموارد التي تستخدم حاليا في الاغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما تنمية البلدان النامية ، والنهوض بالاحوال الغذائية فيها ،

وقد نظرت في تقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الخامسة ، المعقودة في اوتاوا في الفترة من ٣ الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٥) ،

١ - تعرب عن تقديرها وشكرها لحكومة وشعب كندا على ما قدماه من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة لمجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة

٢ - تحيط علما مع الارتياح بالنتيجة المتفق عليها بشأن الاغذية والزراعة ، التي توصلت اليها اللجنة الجامعة في دورتها الثانية ، والتي شكلت مدخلا هاما لاعمال مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

٣ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة (٥) ؛

٤ - تحيط علما بمفهوم استراتيجيات القطاعات الغذائية الذي انبثق عن مشاورات المجلس، وتدعو مجلس الاغذية العالمي الى أن يولي هذه المسألة مزيدا من البحث ، مع المراعاة الواجبة لمبدأ الاحترام التام للخطط والاولويات الانمائية للبلدان النامية بغية تمكين البلدان المهتمة بالامر، لا سيما البلدان النامية التي تعاني عجزا في الاغذية ، من النظر في مدى استصواب أو عدم استصواب اعتماد استراتيجيات غذائية في اطار برامجها الانمائية الوطنية ، والى أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وترى أنه ينبغي على وكالات المساعدة الانمائية سواء كانت وطنية أو دولية ، ألا تجعل من اعداد استراتيجية غذائية وطنية شرطا لتقديم المساعدة الانمائية ؛

٥ - تحث بقوة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات القادرة على توفير مساعدات انمائية ، على أن تزيد بدرجة كبيرة المساعدة التي تقدمها بشروط تساهلية الى القطاع الغذائي حتى يتيسر للبلدان النامية بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه لمعدل النمو السنوي للانتاج الزراعي وقدره ٤ في المائة ، وهو الرقم الذي اتفق على أن يكون عنصر المساعدة الخارجية المقدر اللازم له هو ٨ر٣ من بلايين الدولارات بالاضافة الى ٦ر٥ من بلايين الدولارات بشروط تساهلية ،

---

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) .

بأسعار ١٩٧٥ ، كما جاء في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي : برنامج العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية (٢) ؛

٦ - تحث كذلك على ان يتم، ان أمكن ، بلوغ هذا الهدف بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، مع مراعاة ما يساور المجتمع الدولي ككل من قلق عميق ازاء طابعه الملح ؛

٧ - تؤيد دعوة المجلس الى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الاغذية عن طريق تدابير مباشرة بصورة أكبر تتخذها الحكومات وتشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير دعمية من قبل الحكومات كافة ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للسياسات المتبعة وللظروف السائدة في كل بلد من البلدان ؛

٨ - تطلب الى الحكومات وجميع الاجهزة والمؤسسات والهيئات المناسبة الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الدولية ، والمجتمع الدولي ككل ، أن تعطي في سياساتها وبرامجها وأعمالها أولوية جد عالية لاستئصال الجوع وسوء التغذية في كل مكان من العالم؛

٩ - تحث جميع الحكومات التي لم توافق بعد على ابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية من أجل تأمين حد أدنى مطلق لتدفق المساعدة لا يقل عن عشرة ملايين من الاطنان ، حتى في أوقات ارتفاع الاسعار ونقص الاغذية ، على اعادة النظر في موقفها وتحث على بذل كل جهد ممكن للحصول على متبرعين جدد وزيادة التزامات المتبرعين القائمين ، كي يتسنى بذلك ابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية دون ابطاء ، في موعد لا يتجاوز بأى حال من الاحوال منتصف الثمانينات، ودون انتظار ابرام اتفاق دولي بشأن الحبوب ؛

١٠ - تحث جميع البلدان ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو التي لم تسهم بعد في ذلك ، على أن تبلغ ، على الفور ، الرقم المستهدف للاحتياطي الدولي للطوارئ والبالغ ٥٠٠٠٠٠ طن ، وان تنظر في زيادته استجابة لتنامي احتياجات الطوارئ ؛

١١ - تحث البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، على أن توفر معونة غذائية اضافية للبلدان النامية لتساعدها في اقامة احتياطيات غذائية وطنية ؛

١٢ - تطلب بقوة الى البلدان المتبرعة أن تبذل قصاراها للمحافظة على القيمة الغذائية لما تقدمه من معونات غذائية ، بما في ذلك عنصر البروتين ؛

١٣ - تطلب الى البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، ان تعمد ، في ضوء حاجة البلدان النامية المتزايدة الى المدخلات الزراعية وتزايد تكاليف هذه المدخلات ، الى زيادة مساعدتها المتعلقة بالمدخلات الزراعية ، وخاصة الأسمدة ، بالسبل المناسبة الثنائية و/أو المتعددة الاطراف ، ولاسيما المشروع الدولي لتوريد الاسمدة التابع لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والى القيام أيضا بتقديم تبرعات كبيرة الى برنامج تحسين وتطوير البذور وبرنامج العمل لمنع الخسائر الغذائية التابعين لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، بغية تحقيق مستوى التمويل المتفق عليه والبالغ ٢٠ مليون دولار لكل منهما ؛

١٤ - توصي بأن تجرى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والبنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية تقييما منهجيا للحاجة الى تحسين الهياكل الاساسية للأمن الغذائي على الصعيد الوطني بحيث يكون ذلك أساسا تقوم عليه جهود استثمارية كبيرة في البلدان النامية التي تطلب تلك المساعدة ؛

١٥ - تدعو صندوق النقد الدولي الى النظر ، في سياق تسهيلاته التمويلية ، في توفير دعم اضافي لموازين المدفوعات من أجل مواجهة الارتفاع في تكاليف الواردات الغذائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الاغذية ؛

١٦ - تلاحظ مع بالغ القلق انه لم يتحقق سوى تقدم محدود في سبيل حل مشاكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، القائمة منذ أمد طويل والتي تؤثر أثرا ضارا بالصادرات ، لاسيما صادرات البلدان النامية ، والتي من شأن حلها أن يسهم اسهاما هاما في تحسين الانتاج الغذائي العام في العالم ؛

١٧ - تدعو الى اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف محافل التفاوض للمضي الى اقرار وتنفيذ مقترحات من شأنها ان تؤدى الى تخفيض وازالة الحواجز التي تعترض الاتجار بالمنتجات الزراعية ، لاسيما فيما يتعلق بتلك المنتجات ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية وان تيسر بالتالي ، في جملة أمور ، ايجاد أنماط أكثر كفاءة للانتاج ؛

١٨ - تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل قصارى جهدها لتكييف قطاعات اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد صادرات البلدان النامية ، لكي تيسر بذلك امكانية الوصول الى أسواق المنتجات الغذائية والزراعية ؛

١٩ - توصي بتوسيع نطاق نظام الافضليات المعمم ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات المجهزة وشبه المجهزة ، بما في ذلك المنتجات الزراعية كلما أمكن ذلك ، وبضرورة توسيع نطاق شبكة المعلومات المتعلقة باستخدام نظام الافضليات المعمم ، الذى يوفر المساعدة التقنية (بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث والتنمية والتسويق) ، وبتحسينها لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من هذه الافضليات استفادة تامة ؛

٢٠ - توصي بأن يواصل مجلس الاغذية العالمي ، وفقا لولايته ، ايلاء اهتمام لأثر تجارة الاغذية على مستويات انتاج الاغذية في العالم ، لاسيما فيما يتصل باقتصادات البلدان النامية ، وذلك باستخدام المدخلات الضرورية التي ينبغي أن توفرها هيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، الى أقصى حد ممكن ؛

٢١ - توصي بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية خطوات مناسبة لتنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي التي وافق عليها مجلس منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الخامسة والسبعين ، والتي أيدها مجلس الأغذية العالمي في دورته الخامسة (٦) ، باعتبارها ، في المقام الأول ، تدبيرا مؤقتا الى أن يتم ابرام اتفاق دولي جديد للحبوب .

---

(٦) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفقرتان ٢٧ (د) و ٦٥ .